قال الشارح هذا مبني على حدوث النفس قيل هذا الدليل غير مبني عليه اذ على تقدير
قدمها يتوقف كسبها على تعلقها بالبدن لان كسبها بالآلة وهي الدودة التي في مقدم
البطن الاوسط من الدماغ ولا آلة لها قبل التعلق والتعلق حادث فلا يمكن لها
الاكتساب امور غير متناهية الا على القول بالتناسخ والقول به باطل واجاب عنه
بعض الافاضل بانه يصير المحدود شيئا آخر اعني الاكتساب امور غير متناهية كالانتهاء
والاول غير مبني على حدوث النفس والثاني مبني عليه اقول استحضارها على تقدير نظرية
الكل وبطلان التناسخ موقوف على اكتسابها اذ النفس في مبدأ الفطرة واول زمان
التعلق بالبدن خالية عن العلوم كلها كما تقرر في موضعه فيكون الثاني مبنيا على الاول
فاذا لم يكن الاول مبنيا على حدوثها لم يكن الثاني كذلك وهو ظاهر قوله والاولى ان يقال
ليس جميع التصورات والتصديقات نظريا اه انما كان هذا الدليل اولى من الدليل
الذي اورده رحمه لان ما اورده يتوقف على امتناع اكتساب التصديق من
التصور وغايته مشكل جدا وايضا يتوقف على دعوى الضرورة في البعض على تقدير
نظرية الكل وايضا يتوقف على اثبات حدوث النفس على زعمه او على بطلان التناسخ
على ما قلنا من انه ليس مبنيا على حدوثها وكل منها في غاية الاشكال بخلاف ما اورده
هذا المحشي فانه مع عدم توقفه على شيء مما ذكرنا في غاية الوضوح والجلاء قوله بعض
التصورات اما ان يكون كلها الخ اراد ان ظاهر عبارة الشرح وان كان يدل على انه اراد
رحمه بيان الاحوال الثابتة للكل منها باعتبار انضمامه مع الافراد المجموع من حيث

هو المجموع في حاصلة من ضرب ثلاث في ثلاث فلا ينتج نفي اثنين منها المطلوب
الا انه رحمه لم يرد بها ما يدل عليه ظاهرها بل اراد بها بيان احوال الثابتة لكل منها في نفسه
مع قطع النظر عن الافراد من منحصرة في ثلاثة فنفي اثنين يفيد المطلوب ومع لا يتوجه
على المراد شيء وان كان متوجها على ظاهر العبارة والمقصود من هذا التعرض دفع
ما اورد على هذا الكلام وما سبق من مثل هذا التعرض من قوله رحمه وليس كل
واحد من كل واحد من التصور والتصديق الخ الثاني الى دفع الاعتراض المتوهم
وروده على عبارة المص والثالث الى نكتة الجمع بين البيانين والمبنيين فلا تكرار
قوله ولما كانت التصورات والتصديقات امورا موجودة اه الغرض من هذا الكلام
دفع شبهة يتوجه على قوله رحمه ولما بطل القسمان الاولان تعين الثالث اما
الشبهة فهي ان بطلان الاول اعني كل التصورات والتصديقات بديهي انما هو بصدق
نقيضه الذي هو السالبة الجزئية اعني ليس كل التصورات والتصديقات بديهيا و
وصدقها ليس في قوة صدق قولنا بعض التصورات والتصديقات لا بديهي انه نظري
وهذه الموجبة الجزئية من المطلوبة وكذا بطلان الثاني اعني كل التصورات والتصديقات
نظري انما هو بصدق نقيضه الذي هو السالبة الجزئية اعني ليس كل التصورات والتصديقات
نظريا وصدقها ليس في قوة صدق قولنا بعض التصورات والتصديقات لا نظري
اي بديهي وهذه الموجبة الجزئية ايضا من المطلوبة فلا يصدق قوله فلما بطل القسمان
الاولان تعين الثالث وهو الموجبتان الجزئيتان ووجه الدفع ان السالبة

القضية موجبة وهي تستدعي وجود الموضوع بخلاف السالبة الجزئية فانها لا تستدعيه بل اعم من وجود الموضوع وعدم وجوده والعام لا يستلزم الخاص

Copyright © King Saud University